

وحدة الاتصال والإعلام في الإسكوا
أبرز العناوين
News Brief
(12 كانون الأول/ديسمبر 2018)

الإسكوا/ESCWA

- ESCWA Publishes First FfD Assessment for Arab Region ([IISD](#)/Ana Maria Lebada)
 - بو عاصي في حلقة نقاش في يوم ذوي الإحتياجات الخاصة: الفئات الضعيفة جسر عبور بين الانانية والإنسانية ([الوكالة الوطنية للإعلام](#))
 - قمة بيروت أمام 3 احتمالات: دعوة سوريا، التأجيل .. أو تطييرها... عبد الكافي الصمد ([صحيفة سفير الشمال](#)/عبد الكافي الصمد)
 - قمة بيروت أمام 3 احتمالات: دعوة سوريا أو التأجيل.. أو تطييرها ([Lebanon24](#))
- Justice gender laws: every day even in crises ([Reliefweb](#)/Luay Shabaneh)

ESCWA Publishes First FfD Assessment for Arab Region ([IISD](#)/Ana Maria Lebada)

11 December 2018

STORY HIGHLIGHTS

The publication notes that the FfD outlook for the Arab region remains turbulent because of a strained socioeconomic fabric that risks being frayed by the biases of the status quo.

It finds that three years after the adoption of the Addis Ababa Action Agenda (AAAA) on FfD, the Arab financing gap continues to rise, with trillions needed in quality investments of all kinds.

In recent years, for every US\$1 gained/mobilized through prime cross-border FfD channels, the Arab region has lost/returned US\$2.5 to other regions, including high-income bracket economies.

November 2018: The UN Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) published its first assessment of the state of financing for development in the Arab region. According to the authors, the ability of Arab societies to withstand, adapt and recover from cascading global and regional crises “is withering.”

The report was published in advance of the International Conference on ‘Financing Sustainable Development – Curbing Illicit Financial Flows (IFFs),’ which took place from 28-29 November 2018, in Beirut, Lebanon. The conference aimed to crystalize the Arab region’s input to the 2019 High-level Dialogue on Financing for Development (FfD) and the UN High-level Political Forum on Sustainable Development (HLPF).

The publication notes that the FfD outlook for the Arab region “remains turbulent,” primarily because of a strained socioeconomic fabric that risks being frayed by the biases of the status quo. The report finds that three years after the adoption of the Addis Ababa Action Agenda (AAAA) on FfD, the Arab financing gap continues to rise, with trillions needed in quality investments of all kinds. The report stresses

that FfD is neither happening at the pace nor magnitude that can turn conflicts, poverty, inequality and other socio-economic hardships into “an issue of the past,” let alone realize sustainable development. The cost of conflict and the region’s post-conflict reconstruction add to the challenge, and divert attention away from the 2030 Agenda.

A finding drawn from the analysis of direct and indirect FfD exposures revealed that between 2011 and 2016, for every US\$1 gained/mobilized through prime cross-border FfD channels, the region lost/returned US\$2.5 to other regions, including high-income bracket economies. The situation, the report notes, challenges the dominating development narrative, as the region appears to be witnessing “an FfD reflux”: substantial resources are flowing out of rather than into the region, constituting a leakage and opportunity lost to finance the region’s own reconstruction and sustainable development imperatives.

The Arab region is also facing the largest crisis of forced displacement since World War II. The rising death toll, the publication emphasizes, constitutes a more critical concern to reconciliation, given that no price tag can be placed on the loss of life that remains largely unaccounted for in empirical assessments. The authors note that another challenge is the looming “lost generation” of Arab youth: more than 92 million decent jobs need to be created by 2030, at a time when inequalities are set to become more acute within the different segments of Arab societies, with oil-rich Arab economies investing almost US\$3 trillion in sovereign wealth funds outside the region, financing this way the public debt of many developed economies.

The report warns that the resources mobilized domestically may fall short of achieving the SDGs if the informal sector remains unintegrated in the formal economy and insulated from the overall planning and implementation of the SDG reform agenda. The prospects of the region to achieve the SDGs are further undermined by the fact that the protracted delivery of the 0.7% target for official development assistance (ODA) is undermining the global FfD framework as large portions of aid budgets (11% of Donor Assistance Committee [DAC] allocations) are diverted to cover in-donor refugee costs. [Publication: The State of Financing Development for the Arab Region] [Report summary]

الرئيسية متفرقات بو عاصي في حلقة نقاش في يوم ذوي الإحتياجات الخاصة: الفئات الضعيفة جسر عبور بين الانانية والإنسانية (الوكالة الوطنية للإعلام)
الثلاثاء 11 كانون الأول 2018

وطنية - نظمت جمعية "رسالة سلام" بالشراكة مع المدرسة اللبنانية للتدريب الاجتماعي في جامعة القديس يوسف ومجموعة "بيوند" للإصلاح والتنمية، حلقة نقاش، في اليوم العالمي لذوي الإحتياجات الخاصة، بعنوان "العمل والصعوبات الذهنية: مقاربات وسياسات من أجل اقتصاد انساني وعادل" في فندق رويال - ضبيه، شارك فيها وزير الشؤون الاجتماعية في حكومة تصريف الاعمال بيار بو عاصي، رئيس جمعية الصناعيين فادي الجميل، رئيس الجمعية هكتور الحجار، مسؤولة وخبيرة في شؤون الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة - شعبة التنمية الاجتماعية - الاسكوا انجيلا زيتلر ومديرة المدرسة ريماء معوض.

حضر الحلقة النائب سليم خوري، فرج كبراج ممثلاً رئيس حزب الكتائب اللبنانية النائب سامي الجميل، ماري الحاج ممثلة مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية القاضي عبدالله أحمد، الأب أنطونيو واكيم ممثلاً رئيس اساقفة بيروت للموارنة المطران بولس مطر، المطران غي بولس نجيم، رئيس جمعية النورج فؤاد أبو ناصر، رئيس جمعية رجال أعمال وقياديين مسيحيين جو حاتم، كابي سمعان ومسعود الأشقر وفاعليات.

بو عاصي

بعد النشيد الوطني، اكد بو عاصي "ان الشق التشريعي المتعلق بذوي الإحتياجات الخاصة موضوع دقيق، وهو مرتبط بجانبين: الاول النقاط القانونية العامة اما الجانب الاخر فهو ابعد من التشريع، مرتبط بتحديد القيم والمبادئ"، معتبرا "ان القانون 2000/220 ذو مضمون جيد، الا ان عدم تطبيقه كارثي."

وقال: "رغم ان هذا القانون يطال موضوعا دقيقا، الا انه يتعرض للتهميش، وهذا غير مقبول لأن تطبيقه اساسي ليس فقط لذوي الإعاقة بل للناس والمجتمع، وان ذوي الصعوبات وجميع الفئات الضعيفة في المجتمع هم جسر عبور بين الانانية والانسانية، وبالتالي، فتطبيق هذا القانون يخدم المجتمع بشكل اساسي قبل خدمة المهتمش، لان هذه القيم فقط هي التي تميز المجتمع المتطور عن المتخلف"، مشيرا الى "ان بعض النواب يقترح القوانين ليبرز حضوره في التشريع وليقوم بعروض اعلامية فقط، لذا عندما يناقش الاقتراح في المجلس لا يدافع عنه لانه لم يقدمه بهدف الوصول الى النتيجة."

وشدد "على ضرورة وضع اهداف مرحلية لهذا القانون كأهداف التنمية المستدامة، تبدأ من خلال المراسيم التطبيقية وتركز على حملات توعية للشركات والمؤسسات وتسعى لتحفيزها، فمنها من لا يعرف واجباته تجاه ذوي الإعاقة، اضافة الى الحملات التي تهدف للفت نظر الشركات الى ضرورة مقاربة ذوي الصعوبات من الزاوية الانسانية والكفاءة، لا من زاوية اعاقته."

ورأى "ان القانون هو مجرد بوصلة نحو الهدف، اذ لا نقطة وصول في هذا الملف، بل الهدف هو السير في الطريق الصحيح، لان هذا المسار يطور المجتمع"، لافتا "الى انه يجب عدم المبالغة بتحقيق الاهداف فدمج ذوي الصعوبات في المجتمع ليس عقيدة بل هدف، ويجب السعي له ضمن الممكن."

ونوه بتضحيات اهالي ذوي الصعوبات وجهودهم"، متحدثا عن خوفهم على اولادهم ومصيرهم "ما يجعلهم يعيشون القلق ويخافون من الموت خوفا على مصير اولادهم"، متوقفا "عند ضرورة اضافة بند على قانون المحاسبة العمومية لدعم ذوي الصعوبات والفئات الاكثر ضعفا في المجتمع."

وقال: "على هامش أزمة النزوح السوري، اطلق مشروع دعم الاسر الاكثر فقرا التابع للوزارة، والذي يضم بطاقة التغذية وهو ممول 100% من جهات دولية مانحة يمكنها ان توقف التمويل في أي لحظة لسبب او لآخر، فماذا سنفعل عندها بالـ44000 عائلة التي يساعدها هذا البرنامج؟".

وركز "على اهمية تحديد الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والصحية، واخذها بعين الاعتبار عند وضع الموازنة، والافلن نصل الى نتيجة"، معتبرا "ان كل قوانين العالم لا تجدي نفعا في الجانب الاجتماعي الذي لا ثمن له، لانه مقدس ولكن له كلفة باهظة يجب تأمينها".

وختم مشددا "انه على الدولة وضع موازنات تسمح للجمعيات بالاهتمام بالشرائح الضعيفة ووضع سياسات عامة ومعايير والقيام بالتدريبات للالتزام بها، ومراقبة العمل وتأمين التمويل"، واسف "لان الجزء الاخير، أي التمويل، لا يأتي اليوم الا متأخرا جدا ما يجبر الجمعيات على تمويل نفسها من اللحم الحي، ولا يمكن الاستمرار على هذا النحو اذ لا يعود عندها سياسة اجتماعية".

الحجار

أما الحجار فطرح، إشكالية الصعوبات الفكرية بين الفرص والواقع، ورأى "أنه عندما نتكلم عن العمل والصعوبات الفكرية، نعتبر أن فئة البسيط والمتوسط هي المعنية أكثر من غيرها".

وقال: "بعض الوزارات التزم بنظام الحوافز كوزارة الداخلية والبلديات ولكن الكهرباء والماء والهاتف وغيرها من الوزارات لم يلتزم، فعلى سبيل المثال المادة 94 تنص على أن جمعيات المعوقين وجمعيات الخدمات تسدد 25% من قيم الفواتير المتوجبة".

قمة بيروت أمام 3 احتمالات: دعوة سوريا، التأجيل .. أو تطييرها ... عبد الكافي الصمد (صحيفة سفير
الشمال/عبد الكافي الصمد)
2018-12-12

دخلت القمة التنموية الإقتصادية والإجتماعية العربية المنتظر أن تستضيف العاصمة بيروت دورتها الرابعة في 19 و20 كانون الثاني المقبل، دائرة التجاذب السياسي الداخلي والخارجي، بما أصبح يهدد عدم خروجها بالنتائج المتوخاة، وصولاً إلى حدّ تأجيل إنعقادها أو تطييرها من لبنان.

فبعدما كان الجدل في لبنان حول القمة يدور ضمن دوائر مغلقة، بعيداً عن الإعلام والتجاذب السياسي، وفي وقت كان فيه وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل يجول من دولة عربية إلى أخرى موجّهاً إليهم الدعوات الرسمية لحضور القمة، كسر رئيس مجلس النواب نبيه بري الصمت، أول من أمس، متناولاً العقدة الأساسية التي باتت تهدد مصير القمة، وهي مسألة دعوة سوريا من عدمه لحضور قمة بيروت.

ففي لبنان كما في بقية الدول العربية، هناك وجهتا نظر حول مسألة دعوة سوريا للقمة، الأولى يتبناها في لبنان تيار المستقبل وفريق 14 آذار، وخارجه السعودية وحلفائها، تقول بأن عضوية سوريا في الجامعة معلقة، وبالتالي لا يمكن دعوتها إلا بعد العودة عن هذا القرار، وهو ما لم يحصل بعد، وينبغي على لبنان كعضو في الجامعة الإلتزام بهذا القرار.

وبلغ الحرج اللبناني الرسمي من القضية مدها عندما تبلغ بطرق مباشرة وغير مباشرة، بأن دعوة سوريا لحضور القمة سيحدث في لبنان أزمة سياسية حادة ستزيد من الانقسام الداخلي فيه، وسيجعل دولاً عربية عدة، على راسها السعودية، تقاطع القمة، وبالتالي خسارة لبنان الرهان والأمال التي يعلقها على القمة لمساعدته إقتصادياً ومالياً.

أما وجهة النظر الثانية فيقودها في لبنان فريق 8 آذار ودولاً عربية عديدة أبرزها العراق والجزائر. تقول وجهة النظر العربية بأن تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية لم يعد موضوعياً، وإن القمة الإقتصادية تعتبر مناسبة هامة لإعادة سوريا إلى الجامعة ورأب الصدع العربي، وأن هناك دولاً عربية مثل الإمارات العربية المتحدة بدأت التحضير لإعادة علاقاتها الدبلوماسية وفتح سفارتها في دمشق، بعد إغلاق دام عدة سنوات، بمعزل عن قرار الجامعة العربية.

أما داخلياً فينطلق الفريق المتمسك بدعوة سوريا إلى حضور القمة الى جملة إعتبرات، من أبرزها أن العلاقات المميزة بين لبنان وسوريا، وفق إتفاق الطائف، تفرض عليه التعامل مع سوريا بنمط مختلف، وأن هناك ملفات عديدة متشابكة بين لبنان وسوريا، من ملف النازحين السوريين في لبنان، إلى ملف فتح المعابر الحدودية وتجارة الترانزيت بين لبنان وسوريا، وصولاً إلى العلاقات الإقتصادية والتجارية، حيث زار دمشق أكثر من وزير لبناني في الأونة الأخيرة لهذه الغاية، وزار أكثر من وزير ومسؤول سوري لبنان، ليشترك في إجتماعات دعت إليها الأسكوا وغيرها من المنظمات الدولية، كما أن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين لم تنقطع، وبالتالي فإن دعوة سورية لحضور قمة بيروت سيكون تحصيل حاصل.

ومن أجل الخروج من المأزق وعدم الوقوع في الحرج، راجت معلومات عن أن وفداً عربياً مشتركاً يضم ممثلين عن لبنان والأردن والعراق ينوي زيارة القاهرة، مقر الجامعة، ليعالج المشكلة مسبقاً، في موازاة أن لبنان يعاني من أزمة سياسية بسبب عدم تشكيل الحكومة فيه، وأن حكومة تصريف أعمال هي من تقوم

بإدارته، ما جعل البعض يصف لبنان بأنه بلد مفلس سياسياً، وأن تعويله على أشقائه لمساعدته في مواجهة إفلاسه المالي سيكون نصيبه الفشل إذا بقيت أزمة دعوة سوريا بلا حل، وإلا فإنه من الأفضل عندها تأجيل موعد القمة إلى موعد آخر، أو نقل مكانها إلى دولة أخرى.

وكان الرئيس بري قد استغرب عدم دعوة سوريا “التي يربطها بلبنان علاقات كاملة”، مضيفاً: “إذا أردنا ان نصدرّ الموز نطلب من السوريين فتح الحدود، وإذا أردنا ان نُخرج عناصر “داعش” نطلب من السوريين أيضاً أن يفتحوا الطريق، وإذا أردنا أن نعيد النازحين ننسق مع السوريين، فكيف يقولون إنه لا توجد علاقات مع سوريا؟”، مؤكداً “أنا من جهتي قلتُ أكثر من مرة وفي اجتماعات برلمانية عربية، لا أقبل إنعقاد الاجتماعات من دون سوريا، ولن أقبل أي إجتماع عربي آخر من دون سوريا.”

وفي موقف سوري بالغ الدلالة في مضمونه، وحمل أكثر من رسالة، وإن كانت لم تحمل صفة رسمية تعبر عن موقف الحكومة السورية، أكد عضو مجلس الشعب السوري فارس الشهابي، أن “كل من رفض دعوة سوريا للمشاركة في الدورة الرابعة للقمة العربية التنموية الإقتصادية والاجتماعية التي تستضيفها بيروت الشهر المقبل، لن يحلم بدخول الإقتصاد السوري في مرحلة إعادة الإعمار التي بدأت للتو.”

ولفت إلى “أننا سنعمل ما بوسعنا لمنع هؤلاء وكشف شبكاتهم في الداخل. وللتذكير لم تعلن سوريا أبداً أنها ترغب بالمشاركة أصلاً.”

قمة بيروت أمام 3 احتمالات: دعوة سوريا أو التأجيل.. أو تطييرها (Lebanon24) 2018-12-12

كتب عبدالكافي الصمد في صحيفة "سفير الشمال" الإلكترونية تحت عنوان "قمة بيروت أمام 3 احتمالات: دعوة سوريا، التأجيل.. أو تطييرها": "دخلت القمة التنموية الإقتصادية والإجتماعية العربية المنتظر أن تستضيف العاصمة بيروت دورتها الرابعة في 19 و20 كانون الثاني المقبل، دائرة التجاذب السياسي الداخلي والخارجي، بما أصبح يهدد عدم خروجها بالنتائج المتوخاة، وصولاً إلى حدّ تأجيل إنعقادها أو تطييرها من لبنان.

قمة اقتصادية في بلد "طفران" .. وبرّي يعترض على عدم دعوة سوريا!
هل تتحمّل بيروت أن يزورها الأسد؟

فبعدما كان الجدل في لبنان حول القمة يدور ضمن دوائر مغلقة، بعيداً عن الإعلام والتجاذب السياسي، وفي وقت كان فيه وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل يجول من دولة عربية إلى أخرى موجّهاً إليهم الدعوات الرسمية لحضور القمة، كسر رئيس مجلس النواب نبيه برّي الصمت، أول من أمس، متناولاً العقدة الأساسية التي باتت تهدد مصير القمة، وهي مسألة دعوة سوريا من عدمه لحضور قمة بيروت.

ففي لبنان كما في بقية الدول العربية، هناك وجهتا نظر حول مسألة دعوة سوريا للقمة، الأولى يتبناها في لبنان تيار المستقبل وفريق 14 آذار، وخارجه السعودية وحلفائها، تقول بأن عضوية سوريا في الجامعة معلقة، وبالتالي لا يمكن دعوتها إلا بعد العودة عن هذا القرار، وهو ما لم يحصل بعد، وينبغي على لبنان كعضو في الجامعة الإلتزام بهذا القرار.

وبلغ الحرج اللبناني الرسمي من القضية مداه عندما تبلغ بطرق مباشرة وغير مباشرة، بأن دعوة سوريا لحضور القمة سيحدث في لبنان أزمة سياسية حادة ستزيد من الانقسام الداخلي فيه، وسيجعل دولاً عربية عدة، على راسها السعودية، تقاطع القمة، وبالتالي خسارة لبنان الرهان والأمال التي يعلقها على القمة لمساعدته إقتصادياً ومالياً.

أما وجهة النظر الثانية فيفوقدها في لبنان فريق 8 آذار ودولاً عربية عديدة أبرزها العراق والجزائر. تقول وجهة النظر العربية بأن تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية لم يعد موضوعياً، وإن القمة الإقتصادية تعتبر مناسبة هامة لإعادة سوريا إلى الجامعة ورأب الصدع العربي، وأن هناك دولاً عربية مثل الإمارات العربية المتحدة بدأت التحضير لإعادة علاقاتها الدبلوماسية وفتح سفارتها في دمشق، بعد إغلاق دام عدة سنوات، بمعزل عن قرار الجامعة العربية.

أما داخلياً فينطلق الفريق المتمسك بدعوة سوريا إلى حضور القمة الى جملة إعتبرات، من أبرزها أن العلاقات المميزة بين لبنان وسوريا، وفق إتفاق الطائف، تفرض عليه التعامل مع سوريا بنمط مختلف، وأن هناك ملفات عديدة متشابكة بين لبنان وسوريا، من ملف النازحين السوريين في لبنان، إلى ملف فتح المعابر الحدودية وتجارة الترانزيت بين لبنان وسوريا، وصولاً إلى العلاقات الإقتصادية والتجارية، حيث زار دمشق أكثر من وزير لبناني في الأونة الأخيرة لهذه الغاية، وزار أكثر من وزير ومسؤول سوري لبنان، ليشترك في إجتماعات دعت إليها الأسكوا وغيرها من المنظمات الدولية، كما أن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين لم تنقطع، وبالتالي فإن دعوة سورية لحضور قمة بيروت سيكون تحصيل حاصل.

ومن أجل الخروج من المأزق وعدم الوقوع في الحرج، راجت معلومات عن أن وفداً عربياً مشتركاً يضم ممثلين عن لبنان والأردن والعراق ينوي زيارة القاهرة، مقر الجامعة، ليعالج المشكلة مسبقاً، في موازاة أن لبنان يعاني من أزمة سياسية بسبب عدم تشكيل الحكومة فيه، وأن حكومة تصريف أعمال هي من تقوم بإدارته، ما جعل البعض يصف لبنان بأنه بلد مفلس سياسياً، وأن تعويله على أشقائه لمساعدته في مواجهة إفلاسه المالي سيكون نصيبه الفشل إذا بقيت أزمة دعوة سوريا بلا حل، وإلا فإنه من الأفضل عندها تأجيل موعد القمة إلى موعد آخر، أو نقل مكانها إلى دولة أخرى.

وكان الرئيس بري قد استغرب عدم دعوة سوريا "التي يربطها بلبنان علاقات كاملة"، مضيفاً: "إذا أردنا ان نصدر الموز نطلب من السوريين فتح الحدود، وإذا أردنا ان نخرج عناصر "داعش" نطلب من السوريين أيضاً أن يفتحوا الطريق، وإذا أردنا أن نعيد النازحين ننسق مع السوريين، فكيف يقولون إنه لا توجد علاقات مع سوريا؟"، مؤكداً "أنا من جهتي قلت أكثر من مرة وفي اجتماعات برلمانية عربية، لا أقبل إنعقاد الاجتماعات من دون سوريا، ولن أقبل أي إجتماع عربي آخر من دون سوريا."

وفي موقف سوري بالغ الدلالة في مضمونه، وحمل أكثر من رسالة، وإن كانت لم تحمل صفة رسمية تعبر عن موقف الحكومة السورية، أكد عضو مجلس الشعب السوري فارس الشهابي، أن "كل من رفض دعوة سوريا للمشاركة في الدورة الرابعة للقمة العربية التنموية الإقتصادية والاجتماعية التي تستضيفها بيروت الشهر المقبل، لن يحلم بدخول الإقتصاد السوري في مرحلة إعادة الإعمار التي بدأت للتو."

ولفت إلى "أننا سنعمل ما بوسعنا لمنع هؤلاء وكشف شبكاتهم في الداخل. وللتذكير لم تعلن سوريا أبداً أنها ترغب بالمشاركة أصلاً".

Justice gender laws: every day even in crises ([Reliefweb](#)/Luay Shabaneh)
11 Dec 2018

On 10 December each year, human rights and development organizations celebrate international Human Rights Day. We release statements and organize events to reaffirm the importance of equality and social justice, and the centrality of basic human rights in any progress-seeking process. As we bid an eventful year farewell and gear up to the 70th anniversary of Human Rights Day, I wonder whether the calls we release for justice and dignity are starting to sound like cries from a top a mountain and into emptiness.

Let's take a look at the Arab Region. Today, UNFPA, in cooperation with the Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), UN Women, and the United Nations Development Programme (UNDP), is releasing a study about Gender Justice and Law. It is a comparative study about laws available for achieving gender equality in 18 countries. The study analyzes to what extent different laws can provide equality between men and women, and highlights the role of these legislations in obstructing equality. While reviewing constitutions, penal codes, personal status laws, nationality laws and labor codes, the study also factors in the procedures deployed to respond to gender-based violence.

Although a substantial amount of laws contains procedures that might support gender equality, especially labor laws, discrimination particularly prevails in issues related to personal status laws. None of the laws included in the study offer any provisions for equity for women in marriage, divorce, child custody, inheritance, and/or other issues that greatly influence the ability of women to make life changing decisions. Most of the obstacles remain cultural, religious and social, and are extremely difficult overcome, even in countries with the most progressive status codes, that rely more on the International Human Rights framework, instead of on socio-cultural customs and religious frameworks.

How do inequality in laws, as shown in the comparative study, affect the daily lives of women and girls? The first and most immediate impact of the weakness of gender-related legal framework is the perpetuation of some deeply-rooted harmful practices against women. A woman would choose, for example, to remain in an abusive marriage rather than risk having her children taken from her by law. A family might encourage a daughter to marry a person who has sexually assaulted her in order to avoid stigma, and as a means to exonerate the violator, especially if this person exerts pressures on the family. In three Arab countries, a rapist's crime becomes void if he marries his victim, thus prioritizing the innocence of the

criminal over the plight of the victim. The comparative study is publicly available, and its findings quite disturbing. Child marriage, or the marriage of anyone under the age of 18, is still happening; so is Female Genital Mutilation (FGM), and the so-called “honour” crimes. The lack of an adequate legal framework directly impacts the ability of women and girls to access education, health and general wellbeing.

If we look at the investments that countries in the region have poured into developing the economy and developing their defense and security systems, and we look at expressions of dissatisfaction of people, as shows in various polls, one wonders what the root causes of the negative replies are, particularly among the younger crowds.

Perhaps it is time for policymakers to adopt laws that ensure equality between all citizens, men and women, laws that focus on investing in human resources and that promote quality education and healthcare; laws that ensure that no violence occurs against women and girls in particular. Such laws should provide standards applicable to all, and allow fair competition. Would most of the youngsters then answer “no” when asked whether they are satisfied with the performance of their governments? Would they jump aboard boats to look for better lives, with a chance of drowning?

Most economic studies, especially those examining the results of development endeavors, recommend tackling the root causes of the problems instead of doing partial patching. At the heart of the problem, we find discrimination against women and girls in all laws across the region, putting them a step below their male counterparts. Women and girls who manage to break through discrimination and excel in their fields seem exceptional. In reality, if a girl gets the same opportunities granted to a boy when they are born, and if a woman gets the same treatment as a man, they will all compete fairly and complement each other. Anything short of this makes all comparisons between men and women unfair.

On Human Rights Day, let us revisit how much women are truly free in their choices, from studying to marriage to employment. Let us take a good look at how many people across the region hold on to traditions that hinder women’s progress. Let us use the new year to start a genuine conversation, and, who knows, we might be able on Human Rights Day 2019, a year from now, come closer to helping women fulfill their potential, while respecting traditions that truly honor women. From my side, the words of my 16-year-old daughter when I asked her about her opinion on the obstacles she faces still resonate with me. “I am not me, she said. I

am the person others think I should be. As a young woman in an Arab society, I am stranded in this stereotype built for girls. There is a specific way expected for me to speak and dress, for how late I should hang out, and with whom. There are so many shackles, and as a girl, I am trying as hard as I can to be me without fear of blame or reproach.”

*Luay Shabaneh is the Regional Director of UNFPA in the Arab States.